

الأرض والناس

نشرة فصلية إلكترونية تصدر عن جمعية الإغاثة الزراعية









2026

نيسان

أيّار

حزيران



افتتاحية العدد

هل تنجح مشاريع التمكين الاقتصادي في ظل حالات الطوارئ المستمرة؟

ليست المشكلة في التمكين الاقتصادي، بل في توقيته وكيفية توظيفه في سياق لم يغادر بعد مرحلة البقاء!

تتزايد الدعوات إلى الانتقال من الاستجابة الإنسانية الطارئة إلى الصمود المجتمعي، مع اعتماد "التمكين الاقتصادي" بوصفه أحد أهم مداخل التعافي. غير أن هذا الطرح يثير سؤالاً جوهرياً في السياق الفلسطيني، ولا سيما في غزة: كيف يمكن الجمع بين الإغاثة والتنمية في ظل حرب مستمرة وأزمة ممتدة؟ إن الإجابة تقتضي تبني مقاربة تربط بين الأبعاد الإنسانية والاقتصادية والسياسية، بما ينسجم مع فلسفة الإغاثة الزراعية التي طالما جمعت بين الإغاثة والتنمية والصمود.

في الظروف الطبيعية، يبدو التمكين الاقتصادي خيارا منطقيا؛ فهو يعزز الاعتماد على الذات، ويحد من الاتكال على المساعدات، ويدعم الإنتاج وفرص العمل. لكن في غزة، حيث لا تزال الاحتياجات الأساسية من غذاء وماء ومأوى ورعاية صحية وأمن شخصي لم تلبَ بعد، يصبح السؤال أكثر تعقيدا، هل يشكل التمكين الاقتصادي خطوة إلى الأمام، أم أنه يتجاوز واقعا ما زال محكوما بالطوارئ؟

يرى مؤيدو هذا التوجه أن استمرار الاقتصار على الإغاثة يضعف المبادرة الفردية ويقوض الاقتصاد المحلي، وأن دعم المزارعين، وإحياء الأسواق، وتمكين النساء والشباب من استعادة مصادر دخلهم، يمثل جزءً من حماية المجتمع ومنع انهياره. في المقابل، يشير المنتقدون إلى أن أي مشروع اقتصادي يحتاج إلى حد أدنى من الاستقرار، بينما تؤدي دورات النزوح المتكررة، وتدمير البنية التحتية، وتعطل الأسواق، إلى تقويض فرص نجاحه، وقد تحولت مبادرات كثيرة للتمكين إلى تدخلات قصيرة العمر.

وتكشف تجربة غزة أن الفصل التقليدي بين الإغاثة والتنمية لم يعد صالحا في الأزمات الممتدة. فالمزارع يحتاج إلى مدخلات إنتاج وإلى أمن غذائي في آن واحد، وصاحب المشروع يحتاج إلى حماية اجتماعية بقدر حاجته إلى رأس المال، والأسرة النازحة تحتاج إلى دخل مستدام وإلى مأوى وخدمات أساسية في الوقت نفسه. لذلك لا ينجح أي من النهجين إذا عُزل عن الآخر.

ومن هنا، فإن السؤال الصحيح ليس هل نستثمر في الإغاثة أم في التمكين الاقتصادي؟ بل كيف نجعل الإغاثة مدخلا للتمكين، ويصبح التمكين وسيلة لتقليل الاعتماد على الإغاثة، من خلال تصميم تدخلات تجمع بين تلبية الاحتياجات العاجلة، وحماية سبل العيش، والتعافي المبكر، وتعزيز الصمود المجتمعي.

هذا هو الدرس الأبرز الذي تفرضه تجربة غزة. فالنجاح لا يكمن في الانتقال السريع من الإغاثة إلى التنمية، بل في إدارة العلاقة بينهما بحيث تحمي المساعدات الإنسانية رأس المال البشري والاجتماعي والإنتاجي، وتبقي قدرة الناس على العمل والإنتاج حية رغم استمرار الأزمة. وبالنسبة لمنظماتنا الأهلية، وفي مقدمتها الإغاثة الزراعية، فإن التحدي يتمثل في تطوير نموذج فلسطيني متكامل يدمج الإغاثة، وسبل العيش، والصمود، والتعافي المبكر ضمن رؤية واحدة، تضع الإنسان في مركز التدخل، وتعامل المتضررين كشركاء في إعادة إنتاج الحياة، دون التخلي عن حقوقهم الوطنية أو القبول بمقايضتها بلقمة العيش.



نافذة على القضايا التنموية



تنطلق جهود الإغاثة الزراعية من رؤية تنموية تقوم على العدالة الاجتماعية، والتمكين الاقتصادي، وتعزيز صمود المجتمعات المحلية. ويستعرض هذا المحور مجموعة من المقالات التي تناقش أبرز القضايا والأفكار التي تشكل أساس هذا التوجه، قبل الانتقال إلى نماذج عملية تجسدها في الميدان.



من الإغاثة إلى الصمود الاقتصادي

كيف تواجه مشاريع التمكين الاقتصادي في قطاع غزة اقتصاد الحرب؟



في قطاع غزة، لم تعد المشاريع الصغيرة مجرد وسيلة لزيادة الدخل أو تحسين الظروف المعيشية، بل أصبحت إحدى أدوات الصمود في مواجهة واقع اقتصادي وإنساني بالغ التعقيد. فكل مشروع قادر على الاستمرار يمثل فرصة للحفاظ على مصدر دخل، ودعم الإنتاج المحلي، والمساهمة في إبقاء عجلة الاقتصاد تدور، ولو بالحد الأدنى.

منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، تعرض اقتصاد قطاع غزة لواحدة من أشد الأزمات في تاريخه، حيث أدى العدوان إلى تراجع النشاط الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وتعطل آلاف المنشآت الاقتصادية. وفي ظل هذا الواقع، لم تعد برامج التمكين الاقتصادي تدخلات تنموية تقليدية، بل أصبحت جزءً من جهود التعافي الإنساني وتعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات على الصمود.

وتبرز تجربة الإغاثة الزراعية (PARC) باعتبارها نموذجًا يعتمد رؤية شاملة للتمكين الاقتصادي، تنطلق من فهم طبيعة اقتصاد الحرب والتحديات التي تواجه أصحاب المشاريع. فالتحدي لا يقتصر على توفير التمويل، وإنما يشمل اضطراب الأسواق، وصعوبة الوصول إلى المواد الخام، وتقلب الأسعار، وضعف القدرة على التخطيط والاستثمار في بيئة تتسم بعدم اليقين.

وفي هذا السياق، أصبح نجاح أي تدخل اقتصادي مرتبطًا بقدرته على المواءمة بين الاحتياجات الإنسانية ومتطلبات الاستدامة الاقتصادية. فمع اتساع حجم الدمار ومحدودية الموارد، تبرز أهمية توجيه الدعم إلى المبادرات القادرة على الاستمرار وإحداث أثر اقتصادي واجتماعي، بما يسهم في تعزيز الإنتاج المحلي والحفاظ على فرص العمل المتاحة.

كما تؤكد التجربة أن التمويل وحده لا يكفي لتحقيق النجاح، إذ يشكل بناء القدرات، والتدريب، والإرشاد، والمتابعة الفنية عناصر أساسية لضمان استمرارية المشاريع وقدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة. فتمكين أصحاب المشاريع من تطوير مهاراتهم الإدارية والريادية لا يقل أهمية عن توفير الموارد المالية اللازمة لبدء النشاط أو استعادته.

ومن الجوانب المهمة التي برزت في هذا النهج، التعامل مع التمكين الاقتصادي بوصفه عملية متكاملة تراعي الجوانب النفسية والاجتماعية إلى جانب البعد الاقتصادي. فالأفراد الذين يعيشون ظروف الحرب والنزوح والخسائر المتكررة يحتاجون إلى استعادة الثقة والقدرة على اتخاذ القرار، باعتبار ذلك جزءً أساسيًا من نجاح أي مشروع اقتصادي.





كما تنظر الإغاثة الزراعية إلى المشاريع الصغيرة باعتبارها جزءً من منظومة اقتصادية محلية مترابطة، تسهم في تنشيط سلاسل القيمة، وتعزيز الإنتاج المحلي، والاستجابة لاحتياجات المجتمع، بما يدعم التعافي الاقتصادي تدريجيًا رغم التحديات المستمرة.

وتؤكد هذه التجربة أن مفهوم الاستدامة في قطاع غزة لم يعد يُقاس فقط بمعدلات النمو أو الأرباح، وإنما بقدرة المشروع على الصمود والتكيف والاستمرار في ظل الأزمات المتلاحقة. فالمشروع الناجح اليوم هو الذي يستطيع مواصلة الإنتاج، والحفاظ على مصدر دخل، وخدمة مجتمعه رغم الظروف الاستثنائية.

وفي ظل استمرار التحديات، يبرز التمكين الاقتصادي كأحد أهم أدوات التعافي وبناء الصمود المجتمعي. فدعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر لم يعد مجرد تدخل تنموي، بل أصبح استثمارًا في الإنسان، وفي قدرة المجتمع على استعادة جزء من نشاطه الاقتصادي، والحفاظ على كرامة الأسر، وفتح آفاق جديدة للأمل في مستقبل أكثر استقرارًا.

في الصفحة التالية... مثال عملي يوضح كيف تُترجم مشاريع التمكين الاقتصادي إلى أثر ملموس على الأرض



حين تتحول المساعدة إلى تمكين: مشاريع صغيرة ترسم طريق التعافي في غزة

في غزة، لا تعني المنحة الصغيرة مجرد معدات أو مستلزمات إنتاج، بل قد تعني بداية جديدة لعائلة فقدت مصدر دخلها، أو مشروع صغير يعود للعمل، أو شابًا و شابة يحاولون استعادة دورهم الاقتصادي رغم الظروف القاسية.

ضمن مشروع تمكين 3 الممول من الحكومة البلجيكية والمنفذ من قبل الاغاثة الزراعية بالشراكة مع الوكالة البلجيكية للتعاون الدولي Enabel، ساهمت الإغاثة الزراعية وشركائها في دعم مشاريع شبابية صغيرة ومتناهية الصغر في قطاعات متنوعة، شملت التصنيع الغذائي، الخياطة، الإنتاج الزراعي والحيواني، والخدمات. ومع استكمال توريد المعدات ومدخلات الإنتاج وبدء عدد من المشاريع بالعمل الفعلي، بدأت تظهر ملامح أثر يتجاوز حدود الدعم المادي، ليصل إلى استعادة الدخل، وتعزيز الإنتاج المحلي، وتوفير منتجات وخدمات يحتاجها المجتمع في ظل محدودية الموارد وارتفاع الأسعار.

1

ففي مشاريع الخياطة، تحوّل الدعم إلى ملابس محلية الصنع تلبي احتياجات الأسر، وتفتح في الوقت ذاته بابًا للدخل أمام مشاريع شبابية. وفي مشاريع التصنيع الغذائي، ساهم إنتاج المعجنات وحلويات العيد في الحفاظ على عادات اجتماعية مهمة، وتوفير منتجات محلية للأسر، وتحويل المهارات المنزلية إلى مصدر دخل. أما في المشاريع الزراعية، فإن كل شتلة مزروعة تمثل أكثر من إنتاج؛ فهي تعبير عن عودة الخضار إلى الأرض، ومساهمة عملية في تعزيز الأمن الغذائي المحلي. أما في مشاريع تربية النحل، فقد ساهم الدعم في إعادة خلايا النحل إلى العمل في قطاع تراجع بشكل كبير في غزة، بما وفر مصدر دخل للمستفيدين وساهم في إحياء إنتاج العسل ودعم التلقيح والزراعة المحلية.

2

3

4









كما أظهر دعم بعض المشاريع الخدمية أثرًا مباشرًا على المجتمع، مثل تمكين مختبر محلي من إجراء فحوصات طبية بشكل أسرع وأكثر موثوقية، بما يسهل وصول النازحين والمواطنين إلى خدمات صحية أساسية بالقرب من أماكن تواجدهم.

تؤكد هذه التجارب أن دعم المشاريع الصغيرة في غزة لم يعد مجرد تدخل اقتصادي، بل مسار للتعافي الإنساني والمعيشي، يعزز الاعتماد على الذات، ويمنح الشباب فرصة للمشاركة في إعادة بناء حياتهم ومجتمعاتهم خطوة بخطوة.



المقال الثاني

النهج المتكامل... فلسفة للصمود في غزة

لم تعد آثار الحرب في قطاع غزة تقتصر على تدمير المباني والبنية التحتية، بل امتدت لتطال الإنسان، والأرض، والاقتصاد، والنسيج الاجتماعي. وفي ظل هذا الواقع، لم يعد بالإمكان التعامل مع التحديات من خلال تدخلات قطاعية منفصلة، بل أصبح التعافي يتطلب نهجًا متكاملًا يعالج مختلف جوانب الحياة في آنٍ واحد.

يقوم النهج المتكامل على مبدأ أن التعافي الحقيقي لا يتحقق بإعادة بناء الحجر فقط، وإنما بإعادة بناء العلاقة بين الإنسان وأرضه، وتعزيز قدرته على الإنتاج، واستعادة الخدمات الأساسية، ودعم البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تُمكّنه من الصمود. فالأمن الغذائي، وسبل العيش، والبنية التحتية، والحماية الاجتماعية، والصحة، والتعليم، جميعها عناصر مترابطة لا يمكن فصل أحدها عن الآخر.

وقد أظهرت الحرب محدودية المقاربات الإنسانية التقليدية التي تركز على الاستجابة الطارئة وحدها. فرغم أهمية المساعدات الإنسانية في إنقاذ الأرواح، إلا أن التعافي المستدام يتطلب تدخلات تعيد تشغيل عجلة الإنتاج، وتمكن المجتمعات من الاعتماد على قدراتها، وتدعم استمرارية سبل العيش، بما يحد من الاعتماد طويل الأمد على المساعدات.

ومن هذا المنطلق، تتبنى الإغاثة الزراعية نهجًا يربط بين التدخلات الإنسانية والتنموية، من خلال تنفيذ برامج تعزز استعادة الإنتاج الزراعي، وتحسين الوصول إلى الموارد والخدمات، ودعم المجتمعات الريفية، بما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي ورفع قدرة الأسر على مواجهة الأزمات.

كما ينظر هذا النهج إلى التنمية باعتبارها عملية متكاملة لا تقتصر على تنفيذ مشروع أو تقديم خدمة، وإنما تهدف إلى بناء مرونة مجتمعية قادرة على التكيف مع الصدمات واستعادة النشاط الاقتصادي والاجتماعي. فالاستثمار في الإنسان، إلى جانب الاستثمار في الأرض والبنية التحتية، يمثل أساسًا لتعافٍ أكثر استدامة.



وفي ظل التحديات التي يواجهها قطاع غزة، يبرز النهج المتكامل بوصفه ضرورة تنموية وإنسانية، وليس مجرد خيار في تصميم المشاريع. فإعادة الإعمار لا تعني فقط إزالة آثار الدمار، بل تعني إعادة بناء مقومات الحياة، وتعزيز قدرة المجتمعات على الإنتاج، والحفاظ على ارتباط الإنسان بأرضه، بما يرسخ الصمود ويفتح آفاقًا لتعافٍ أكثر استدامة.

إعادة الحياة إلى الأرض... كيف أعادت الإغاثة الزراعية محصول البطاطا إلى حقول غزة؟

شكّل محصول البطاطا لعقود أحد أهم ركائز الأمن الغذائي ومصدر دخل رئيسيًا لمئات الأسر الزراعية في قطاع غزة. إلا أن الحرب التي اندلعت في تشرين الأول/أكتوبر 2023 أوقفت دورة إنتاجه للمرة الأولى منذ سنوات، بعد تدمير الأراضي الزراعية والبنية التحتية، وانقطاع توريد تقاوي البطاطا المستوردة، ما أجبر العديد من المزارعين على التوقف عن الزراعة أو التحول إلى محاصيل أخرى.

في هذا السياق، تدخلت الإغاثة الزراعية من خلال توفير تقاوي بطاطا مستوردة من الجيل الأول (F 1)، عالية الجودة والإنتاجية، في وقت كانت فيه شبه معدومة في الأسواق المحلية. ولم يكن هذا التدخل مجرد توزيع لمدخلات زراعية، بل خطوة لإعادة إطلاق موسم زراعي كامل واستعادة إنتاج أحد أهم المحاصيل الأساسية على المائدة الفلسطينية.



أسهم المشروع في تمكين المزارعين من العودة إلى زراعة محصولهم الرئيسي، وخفف عنهم الأعباء المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية وندرتها. كما ساعدت التقاوي عالية الجودة في تحسين الإنتاجية وتعزيز توافر البطاطا في الأسواق المحلية، بما دعم الأمن الغذائي وحافظ على مصادر دخل الأسر الزراعية.

ومن بين قصص الأثر، تبرز تجربة المزارع ناصر إبراهيم محمد أبو جراد، الذي فقد أراضيه ومعداته الزراعية بعد اندلاع الحرب واضطر إلى النزوح. وبعد استئجار قطعة أرض صغيرة في منطقة المواصي غرب خان يونس، حصل من خلال المشروع على 700 كيلوغرام من تقاوي البطاطا، مكنته من زراعة نحو ثلاثة دونمات واستئناف عمله الزراعي. ورغم أن المساحة أقل بكثير مما كان يزرعه سابقًا، فإنها شكلت بداية جديدة لاستعادة مصدر رزقه والعودة إلى الإنتاج.

وتؤكد هذه التجربة أن دعم المزارعين بالمدخلات الزراعية الأساسية لا ينعكس على زيادة الإنتاج فحسب، بل يمثل استثمارًا في الأمن الغذائي، وحماية سبل العيش، وتعزيز صمود المجتمعات الزراعية. فعندما تعود البطاطا إلى الحقول، لا يعود محصول زراعي فقط، بل تعود معه فرص العمل، ويستعيد المزارعون مصدر رزقهم، وتستعيد آلاف الأسر جزءً من أمنها الغذائي وأملها بالمستقبل.

من الفكرة إلى الميدان

لا تكتمل الفكرة إلا عندما تتحول إلى ممارسة، ولا تكتمل الرؤية إلا عندما تنعكس أثراً في حياة الناس.
في الصفحات التالية نسلط الضوء على مجموعة من المشاريع والبرامج التي نفذتها الإغاثة الزراعية خلال الربع الحالي، والتي تعكس التزامها بدعم المجتمعات المحلية وتعزيز التنمية المستدامة والاستجابة للاحتياجات الإنسانية.

شراكة تعيد التدريب العملي إلى طلبة الزراعة والطب البيطري في جامعة الأزهر



لا يكتمل التعليم الزراعي بالمحاضرات وحدها، فالمهندس الزراعي والطبيب البيطري يحتاجان إلى بيئة تدريبية تطبيقية تجمع بين المعرفة والممارسة. لكن الحرب دمّرت مرافق التدريب في كلية الزراعة والطب البيطري بجامعة الأزهر، ما حرم الطلبة من الدفيئات الزراعية ووحدات الإنتاج والمختبرات التي تشكل أساس تعلمهم العملي.

ومن خلال الشراكة بين الإغاثة الزراعية وجامعة الأزهر، يجري العمل على إعادة تأهيل بيئة التدريب عبر إنشاء دفيئة زراعية تدريبية، ووحدات للإنتاج النباتي والحيواني، وتطوير مرافق التعليم التطبيقي، بما يمكّن الطلبة من ممارسة ما يتعلمونه داخل الحرم الجامعي.

المبادرة لا تعيد بناء المرافق فقط، بل تعيد للجامعة دورها في إعداد جيل من المهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين القادرين على خدمة القطاع الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي والمساهمة في مسار التعافي وإعادة البناء في غزة.





المياه كحق وصمود: تأهيل آبار جمع المياه يعزز قدرة مربي الثروة الحيوانية جنوب الخليل

في المناطق الرعوية جنوب الخليل، تمثل المياه عنصرًا أساسيًا لاستمرار تربية الثروة الحيوانية وحماية سبل عيش المربين، خاصة في ظل شح الموارد وارتفاع تكاليف الإنتاج.

ضمن مشروع الإدارة المستدامة لمصادر المياه من أجل دعم الزراعة في جنوب الخليل، نفذت الإغاثة الزراعية بالشراكة مع GIZ وبتمويل من BMZ أعمال تأهيل 41 بئرًا لجمع مياه الأمطار لصالح مربي الثروة الحيوانية في عرب الرماضين والفريجات.

لا تمثل هذه الآبار مجرد بنية تحتية، بل تشكل استثمارًا في صمود المجتمعات الريفية وتمكينها من إدارة مواردها المحلية والحفاظ على ارتباطها بالأرض.

ساهمت أعمال التأهيل في تحسين توفر المياه لسقاية الأغنام، وتقليل اعتماد المربين على شراء المياه، وتعزيز قدرتهم على الاستمرار في الإنتاج وحماية مصادر رزقهم.

- 41 بئرًا جنوب الخليل
- تحسين مصادر المياه
- دعم مربي الثروة الحيوانية
- تعزيز الصمود الزراعي

تعزيز كفاءة إدارة مياه الأمطار لدعم مربي الثروة الحيوانية

أطلقت جمعية التنمية الزراعية "الإغاثة الزراعية" تدريبًا متخصصًا استهدف 40 من مربي الثروة الحيوانية في بلدية الرماضين جنوب الخليل، ضمن مشروع "تعزيز الإدارة المستدامة للمياه من أجل دعم الزراعة في جنوب الخليل"، المنفذ بالشراكة مع المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) وبتمويل من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ). وركّز التدريب على الإدارة المثلى وصيانة آبار جمع مياه الأمطار بما يضمن استخدامها بكفاءة واستدامة لسقاية الأغنام، ويعزز قدرة المزارعين على مواجهة تحديات شح المياه. ويأتي هذا النشاط ضمن نهج متكامل يجمع بين بناء القدرات وتنفيذ أعمال تأهيل لآبار سقاية الأغنام، بما يدعم استدامة الموارد المائية والإنتاج الحيواني.



الإغاثة الزراعية توزع الأعلاف لدعم صمود مربي الثروة الحيوانية في أريحا

وزعت جمعية التنمية الزراعية "الإغاثة الزراعية" 40 طنًا من الأعلاف على مربي الثروة الحيوانية في بلدة عين الديوك الفوقا بمحافظة أريحا، ضمن حملة تستهدف دعم المربين في المناطق المتضررة من اعتداءات الاحتلال والمستوطنين. وتندرج هذه المبادرة ضمن مشروع يهدف إلى توزيع 790 طنًا من الشعير على 530 مزارعًا في 33 موقعًا بالضفة الغربية، بما يسهم في تخفيف الأعباء الاقتصادية وتعزيز صمود المزارعين واستمرارية إنتاجهم. ويُنفذ المشروع بالتعاون مع وزارة الزراعة الفلسطينية وبتمويل من الصندوق الإنساني للأراضي الفلسطينية المحتلة (oPt HF).



1200 طرد غذائي لدعم الأسر النازحة في قطاع غزة



نفذت جمعية التنمية الزراعية "الإغاثة الزراعية" تدخلاً إنسانيًا عاجلًا لتوزيع 1200 طرد غذائي على الأسر النازحة والأكثر هشاشة في محافظتي خانيونس والمنطقة الوسطى، ضمن مشروع "الدعم الإنساني المتكامل والتعافي المبكر في فلسطين – سبل السلامة والتعافي والمرونة (المرحلة الثانية)"، بتمويل من مؤسسة كريستيان إيد. واستفاد من التدخل نحو 8400 شخص، بهدف تلبية الاحتياجات الغذائية العاجلة والتخفيف من آثار الأزمة الإنسانية المتفاقمة، في إطار جهود الإغاثة الزراعية لتعزيز الصمود ودعم التعافي المبكر في قطاع غزة.

حماية تبدأ بالوعي..
مشروع إقليمي لمكافحة مخلفات الحروب وتعزيز سلامة المجتمعات



أطلقت الإغاثة الزراعية بالشراكة مع المجلس الدنماركي للاجئين (D R C)، وبتمويل من الحكومة الألمانية، مشروعاً إقليمياً لتعزيز حماية وتعافي المجتمعات المتضررة من مخلفات الحروب في فلسطين ولبنان وسوريا. ويهدف المشروع إلى رفع الوعي بمخاطر الذخائر غير المنفجرة وترسيخ السلوكيات الآمنة بين الفئات الأكثر عرضة للخطر. ويتضمن تنفيذ 3,360 جلسة توعية يستفيد منها أكثر من 50 ألف شخص، إلى جانب حملة إعلامية واسعة لنشر رسائل السلامة وتعزيز حماية المجتمعات، خاصة في قطاع غزة.

100 ألف يورو لتأهيل الطريق الرابط بين بيت أُمّر وحلحول وتعزيز وصول المزارعين إلى أراضيهم



وقّعت الإغاثة الزراعية اتفاقية بقيمة 100 ألف يورو لتعبيد وتأهيل الطريق الواصل بين بيت أُمّر وحلحول شمال الخليل، ضمن مشروع "التحمل" الممول من الاتحاد الأوروبي. ويهدف المشروع إلى تحسين وصول المواطنين والمزارعين إلى أراضيهم الزراعية، وتعزيز البنية التحتية والخدمات في المنطقة. ومن المتوقع أن تسهم هذه الخطوة في دعم صمود المجتمعات الريفية وتحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ضمن جهود الإغاثة الزراعية لتعزيز التنمية المستدامة في فلسطين.

حين تؤتي الجهود ثمارها

وراء كل مشروع قصة، ووراء كل تدخل أثر يلامس حياة الناس. في هذه الصفحة نسلّط الضوء على إحدى قصص النجاح التي تجسد أثر جهود الإغاثة الزراعية وشركائها في تعزيز صمود الأفراد والمجتمعات، وتحويل التحديات إلى فرص حقيقية للتنمية والتغيير الإيجابي.



قصة نجاح

من التحديات إلى الاستدامة: عصام عيسى يعيد الحياة لأرضه بزراعة العنب

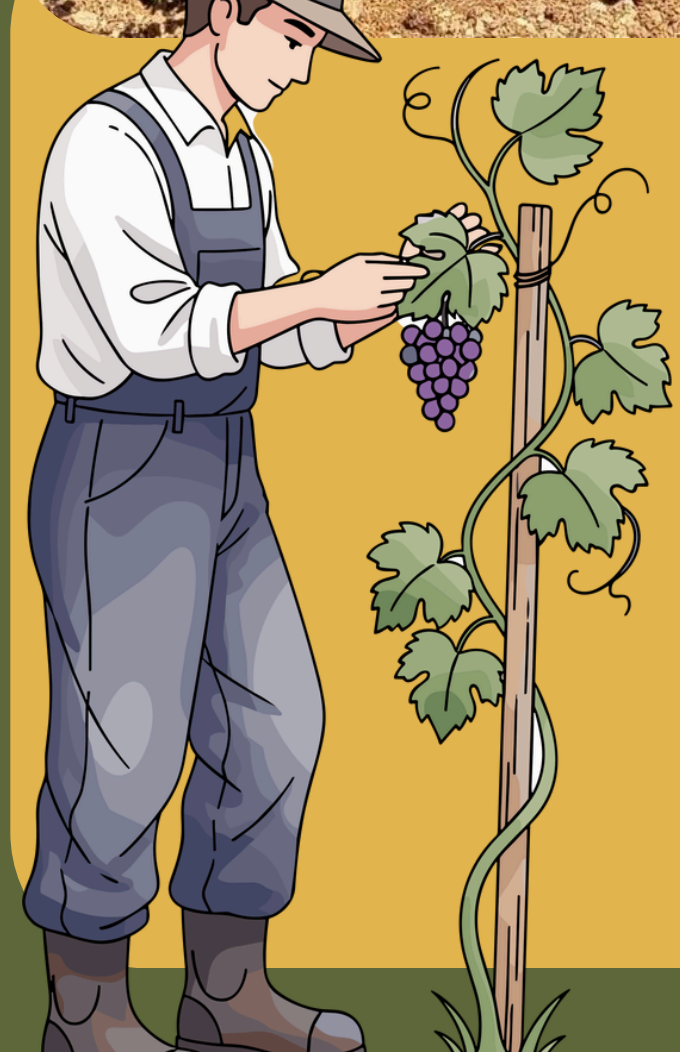


في بلدة الخضر بمحافظة بيت لحم، واجه المزارع عصام تاية عيسى تحديات عديدة أثرت على استقرار عمله الزراعي، من ارتفاع تكاليف الإنتاج، وصعوبة تسويق المحاصيل، إلى محدودية الموارد المائية وارتفاع أسعار المستلزمات الزراعية.

بحث عصام عن فرصة تمكنه من تطوير أرضه وبناء مصدر دخل أكثر استدامة لأسرته، فاستفاد من مشروع تطوير وزراعة العنب المنفذ من قبل الإغاثة الزراعية، حيث حصل على منحة ساعدته في زراعة أرضه بأشتال عنب محسّنة وتركيب نظام ري بالتنقيط لترشيد استهلاك المياه وتحسين كفاءة الإنتاج.

كما تلقى تدريبًا متخصصًا حول أساليب العناية بالمزروعات وإدارة الأرض، ما عزز خبرته وقدرته على تطوير مشروعه الزراعي.

ورغم أن الأرض لم تصل بعد إلى مرحلة الإنتاج الكامل، يرى عصام في زراعة العنب بداية جديدة نحو مستقبل أكثر استقرارًا، ومصدر دخل مستدام يعزز صموده ويحافظ على ارتباطه بأرضه.



المزارع: عصام تايه عيسى

الموقع: الخضر ـ بيت لحم

التدخل: زراعة أشتال عنب محسنة + نظام ري بالتنقيط

الهدف: تعزيز سبل العيش ودعم صمود المزارعين

العدد الخامس ـ تموز ـ 2026

www.pal-arc.org

+972 (02) 2963840

info@pal-arc.org

